النجيفي يدين تفجيرات الصدر ..والأعرجي يعدها إثارة للفتنة

العـــراقية تـــستبـــعد حســـم الـــوزارات الأمنـــية خلال وقت قريب

وصف رئيس كتلة الأحرار المنضوية في التيار الصدري النائب بهاء الاعرجي امس السبت التفجير الذي استهدف مصلى صلاة الجمعة في مدينة الصدر ظهر امس الاول بأنه محاولة لإثارة الفتنة الطائفية .فيما اعتبر رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي التفجير استهدافا للحمة الوطنية ومحاولة جديدة لإثارة النعرات الطائفية يأتي ذلك في وقت أعلنت القائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي استبعادها حل مشكلة الوزارات الامنية خلال وقت قريب.

□ متابعة /المدى

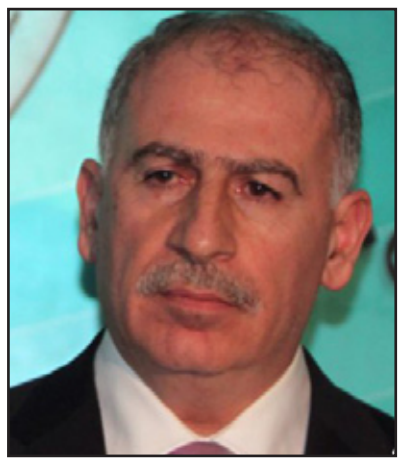

يذكر ان حقيبة الدفاع تدار بالوكالة عن طريق وزير الثقافة سعدون الدليمي ويحتفظ رئيس الوزراء نوري المالكي بإدارة حقيبة الداخلية.
وقال النجيفي في بيان صدر امس وتلقت "المدى"، نسخة منه "ندين بأشد العبارات التفجير الإجرامي الذي استهدف مكتب الشهيد الصدر في بغداد"، مؤكدا أنه "يهدف إلى ترسيخ عوامل التفرقة والتجزئة".
وطالب النجيفي كافة الأطراف بـ"ضرورة التصدي الحازم لمثل هذه الجرائم، والوقوف صفا واحدا بوجه كل من يحاول زعزعة الأمن في البلاد، أو يكون طرفا في تمزيق نسيجه الاجتماعي".
واعتبر النجيفي أن "تفجير مكتب الشهيد الصدر هو استهداف للحمة الوطنية ومحاولة جديدة لإثارة النعرات الطائفية".
وكان مصدر في الشرطة أكد، الجمعة الماضي، إن التفجير الذي استهدف مكتب الصدر بمنطقة الجوادر بمدينة الصدر، نجم عن عبوتين ناسفتين وضعتا أسفل منبر خطيب صلاة الجمعة، ما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من الأشخاص وإلحاق أضرار مادية بالمكتب. وأكد مصدر صحي أن التفجير نجم عن سقوط قذائف هاون، ما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ١٢ آخرين بجروح متفاوتة.
كما أكدت قيادة عمليات بغداد، مقتل شخصين وإصابة آخرين.
ووصف رئيس كتلة الاحرار المنضوية في التيار الصدري النائب بهاء الاعرجي التفجير الذي استهدف مصلى صلاة الجمعة في مدينة الصدر بأنه محاولة لاثارة الفتنة الطائفية.
وقال الاعرجي في بيان له تلقت "المدى" نسخة منه ان "فاجعة الجمعة ما هي الا اثارة للفتنة الطائفية وان شعبنا العزيز بكل مكوناته وأطيافه قد علم ان هذه اللعبة التي زرع بذورها المحتل قام بتنميتها الارهابيون والصداميون لجر شعبنا الى الاقتتال فيما بينهم وإفشال العلمية السياسية وإعادة البلاد للوراء".
واضاف "نتقدم بالعزاء بهذا المصاب الجلل لكل ذوي الشهداء، وندعو للجرحى بالشفاء العاجل".
فيما حمل عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية وزارة الداخلية مسؤولية التفجير كونها لم تفعل منظومة الكاميرات وأجهزة السونار الحديثة، فيما طالب الأجهزة الأمنية بالاهتمام بالتجمعات وخاصة الصلوات في المساجد و الكنائس.
ودعا حاكم الزاملي الحكومة الى تفعيل الجانب الاستخباري والتقني و تطويره للقضاء على الارهاب.
و قال الزاملي في تصريح لـ"الفرات نيوز" امس السبت إن "الجانب الاستخباري والتقني معطل بصورة جزئية ما يؤدي الى اعاقة عمل القوات الأمنية وجعل رجال الأمن اهدافا سهلة من خلال انتشارهم في نقاط التفتيش بدون حماية جيدة تجعلهم محصنين من الهجمات التي يشنها الارهابيون عليه باسلحة كاتمة".
و أضاف "على الحكومة والجهات المختصة بحفظ الأمن الاهتمام بالجانب الاستخباري والتقني و تطويره من خلال نشر الاجهزة الخاصة بالكشف عن المتفجرات و نشر الكاميرات التي تساعد في الكشف عن هوية الارهابيين عن ارتكابهم اية خروقات فضلا عن تنشيط الجهد الاستخباري كي تتمكن القوات الامنية من القيام بعمليات استباقية ضد اوكار الارهاب من اجل منع حدوث اي تفجيرات تطال حياة المواطنين الابرياء وافراد القوات الأمنية".
و تشهد المحافظات بين فترة و اخرى هجمات ارهابية متنوعة بعبوات ناسفة وسيارات مفخخة يذهب ضحيتها العديد من المواطنين الابرياء دون وجه حق.
الى ذلك حملت النائبة عن كتلة الاحرار اقبال الغرابي رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي مسؤولية تفجيري مدينة الصدر ظهر امس الجمعة باعتباره المسؤول الاول والمباشر كقائد عام للقوات المسلحة.
وقالت الغرابي في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه ان "كتلتها تحمل المالكي مسؤولية الخروقات الامنية على اعتباره القائد العام للقوات المسلحة فضلا عن اعادته للبعثيين والضباط السابقين".
واضافت ان "الخروقات الامنية بدأت بالازدياد يوماً بعد يوم بسبب تمسك المالكي بالوزارات الامنية واعادته للبعثيين والضباط السابقين للخدمة في صفوف الجيش".
واوضحت الغرابي ان "ما حدث امس في صلاة الجمعة لا يتناسب مع دعوة الاصلاحات التي دعا اليها المالكي وحزب الدعوة"، مبينة ان "الاصلاحات ما هي الا حبر على ورق وللماطلة و للدعاية الانتخابية ولاهداف بعيدة المدى الغرض منها ممارسة الدكتاتورية والتمسك بالسلطة له ولحاشيته وليس لها دخل بالكتل السياسية".
وعلى صعيد متصل استبعدت القائمة العراقية، امس السبت، اتفاق الكتل السياسية في الوقت الراهن على اسماء مرشحي الوزارات الامنية ، واصفةً إياه بالـ"مهمة صعبة".
وقال النائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي في حديث لـ"شفق نيوز" إن "الوزارات الامنية فيها مشاكل كثيرة ومن المستبعد ان يتم الاتفاق بشأن الاسماء في الوقت الحاضر"، مضيفاً أن "هناك خلافاً داخل التحالف الوطني بشأن تسمية وزير الداخلية وايضا هناك خلاف داخل العراقية بشان حقيبة الدفاع".
وأوضح الخالدي وهو مقرر مجلس النواب ان "رئيس البرلمان اسامة النجيفي سيجتمع برئيس الوزراء نوري المالكي يوم الاحد المقبل للتباحث بشأن مجمل الموضوعات ومنها موضوع الوزارات الامنية".
وبين الخالدي ان" اسماء عديدة ولامعة قدمت للقائمة العراقية كوزراء للدفاع وان الاتفاق بشأن الحقائب الامنية يحتاج الى توافق جميع الكتل على الأسماء المرشحة وهو مهمة صعبة".
وأشار الى ان "مرشح التحالف الوطني السابق توفيق الياسري يحظى بمقبولية داخل القائمة العراقية لكن هناك خلاف عليه داخل التحالف الوطني".
وكان المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ اعلن، منتصف تموز الماضي، عن أن رئيس الوزراء نوري المالكي سيقدم اسماء مرشحي الوزارات الامنية الى مجلس النواب بعد الانتهاء من مناقشتها في مجلس الوزراء.
ويعد ملف شغل الوزارات الأمنية واحدا من أبرز القضايا الخلافية بين الأطراف المشاركة في الحكومة، وكان اتفاق أربيل قد نص على منح وزارة الدفاع للقائمة العراقية بزعامة اياد علاوي، والداخلية للتحالف الوطني.
ويشغل القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي ومنذ تشكيل الحكومة الحالية منصب وزير الداخلية وكالة، وكان ايضاً يشغل منصب وزير الدفاع وكالة إلاّ أنه اناط مسؤولية وزارة الدفاع ايضاً بالوكالة إلى وزير الثقافة الحالي سعدون الدليمي.

مشروع القانون يواجه خلافات سياسية بين كتلتين

لجان نيابية: التصديق على "العفو العام" في الجلسة المقبلة

□ متابعة /المدى

أعلنت لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب أن مشروع قانون العفو العام أصبح رهن خلافات سياسية بين كتلتين نيابيتين، مشيرة الى أنه من المنتظر أن يصادق المجلس على القانون خلال جلسته المقبلة. فيما اكدت عضو اللجنة القانونية النائبة جنان البريسم،امس السبت،ان "مشروع قانون العفو العام اصبح جاهزا لعرضه على البرلمان" مشيرة الى ان "كتلة ائتلاف دولة القانون لن تعترض عليه اذا ما عرض للتصويت".
وقالت البريسم في تصريح لـ"البغدادية نيوز"ان"اللجنة القانونية اكملت وبشكل نهائي تعديلاتها على مسودة القانون "مبينة انه"سيتم عرضه على مجلس النواب لغرض التصويت عليه خلال جلسات الأيام المقبلة".
واضافت البريسم ان"كتلة ائتلاف دولة القانون ساهمت بإعداد المسودة النهائية للقانون من خلال مشاركتها في اللجنة الخاصة المكلفة بتعديل تلك المسودة وبالتالي فلن تعترض عليه". يذكر ان كتلة الأحرار تقدمت بمقترح مشروع قانون العفو العام والذي يتضمن إخلاء سبيل المحكومين والموقوفين ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجني عليه، أو مدينين لأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضي مدة حبسهم التنفيذي.
الى ذلك أعلنت عضو في لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب أن مشروع قانون العفو العام أصبح رهن خلافات سياسية بين كتلتين نيابيتين، مشيرة الى أنه من المنتظر أن يصادق المجلس على القانون خلال جلسته المقبلة. وكانت اللجنة القانونية في مجلس النواب قد أعلنت أمس أنها انجزت مسودة مقترح قانون العفو العام ورفعتها الى رئاسة المجلس، مشيرة الى أن قرار طرح مقترح القانون للتصويت خلال الجلسة المقبلة للنواب من عدمه عائد الى رئاسة النواب. ويعد مشروع قانون العفو العام احد بنود الاتفاق السياسي الذي مهد لتشكيل الحكومة، وبموجبه دعم التيار الصدري ترشيح نوري المالكي لولاية ثانية، ولكنه لايزال محط خلاف سياسي خصوصا بين ائتلاف دولة القانون والتيار الصدري.
وأفادت أشواق الجاف لـ"آكانيوز"، أنه "كان من المفترض طرح مشروع قانون العفو العام خلال الفترة الماضية للتصويت في النواب، الا أن الخلافات السياسية بين كتلتين نيابيتين تسعيان الى عدم تمرير مشروع القانون حالت دون ذلك"، دون أن تذكر اسم تلك الكتلتين، لافتة الى أن "تلك الخلافات دعت بالحكومة الى طلب تجميد العمل على طرح مشروع القانون للتصويت في المجلس".
وأشارت الجاف الى "تشكيل لجنة مصغرة داخل اللجنة القانونية في النواب للعمل على إجراء تعديل أخير على مشروع قانون العفو العام بناء على طلب من عدد من النواب ممن يتخوفون من أن يؤدي المصادقة على مشروع القانون الى إطلاق سراح المدانين بجرائم القتل في البلاد، رغم أن ذلك ينم عن عدم إطلاع هؤلاء النواب بتفاصيل مشروع القانون".
وزادت بالقول ان "إحدى مواد مشروع قانون العفو العام تنص على إعادة تنفيذ الحكم السابق بحق المدانين الذين يطلق سراحهم وفق القانون، في حال ارتكابهم جرائم جديدة في غضون خمسة أعوام من تاريخ إطلاق سراحهم"، مبينة أن "مشروع قانون العفو العام في حال إقراره لن يشمل المدانين ممن شملهم العفو العام الذي صدر في العام ٢٠٠٨".
ونوهت النائبة الى أن "مشروع قانون العفو العام المقدم الى مجلس النواب لن يشمل في حال إقراره بصيغته الحالية المدانين بتهريب الآثار والزنا واللواط والإرهاب".
وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفوا عاما وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل البلاد وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية اكتسبت الدرجة القطعية أو لم تكتسب.

منظمات دولية: أعداد الأرامل والأيتام تتصاعد والرعاية الحكومية معدومة

□ بغداد : غسان عادل

أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان عدد الأيتام بلغ نحو ٥ ملايين طفل وما نسبته ١٦ في المئة نتيجة اعمال العنف التي شهدتها السنوات الماضية .
وكانت بيانات صادرة من منظمات دولية اشارت الى ان العراق يضم النسبة الاكبر من الايتام في العالم العربي، والحقيقة التي وصلت اليها المنظمات هي ان "اعداد الارامل والايتام في تصاعد والرعاية الحكومية غائبة وبحسب منظمة اليونسيف أكدت أن حصيلة العنف بلغت أكثر من ٥ ملايين و ٧٠٠ ألف طفل يتيم حتى عام ٢٠٠٦ نتيجة اغتيال آبائهم، أو أنهم قُتلوا في حوادث التفجيرات والمداهمات المسلحة وسقوط القذائف والقتل الطائفي.
وعلى الرغم من وجود العشرات من المنظمات المعنية بالأرامل والأيتام الا انها لم تستطع اداء مهماتها بسبب انعدام التمويل ، الناشطة في مجال حقوق الانسان عضو مجلس النواب السابق شذى العبوسي قالت لـ "المدى" : " اغلب المنظمات مرتبطة بأحزاب وعملها الانساني في اغلبه ياخذ الطابع السياسي ، والجمعيات الخيرية تعمل في غياب تشريعات تنظم عملها بخصوص رعاية الايتام والارامل وبما ينسجم مع اعدادهم التي تجاوزت الملايين" . ويتقاضى المشمولون برواتب الرعاية الاجتماعية مبلغ ١٥٠ الف دينار شهريا ما يعادل ١٠٠ دولار وهو مبلغ لا يلبي تلبية متطلبات المعيشة في الظرف الراهن في ظل تدني مستوى الخدمات وخاصة الكهرباء .
عضو لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب النائب عن التحالف الكردستاني اشواق الجاف اشارت الى وجود مشروع قانون صندوق اليتيم في البرلمان" ولكنه لم يأخذ طريقه الى التشريع ومن شأنه حل مشاكل شريحة واسعة من المجتمع ". مؤكدة ان الحكومة بمفردها غير قادرة على حل المشكلة من دون تضافر جهود جهات اخرى اجتماعية ودينية " موضحة :"تمت قراءة مشروع قانون صندوق اليتيم قراءة اولى وثانية في مجلس النواب وان اللجنة المختصة بهذا الشأن في طور جمع مسودات مقترحات القوانين للخروج بمسودة واحدة ليتم التصويت عليها في البرلمان" معربة عن اسفها بان عدد الأيتام والأرامل "يعادل سكان خمس دول عربية هي جزر القمر وجيبوتي وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة ".
ومنذ الدورة التشريعية السابقة طالبت كتل نيابية بتشريع قانون الضمان الاجتماعي كونه احد التشريعات التي تنقذ الملايين من العيش تحت خط الفقر طبقا لماورد في المادة ٣٠ من الدستور التي حددت واجبات الدولة وتكفلها برعاية اليتيم والأسرة.
وفي أيام العيد تجددت احزان الارامل والايتام ، ومعظمهم انضم الى الباعة المتجولين المنتشرين في الشوارع والساحات العامة في العاصمة بغداد والمحافظات للحصول على رزقهم اليومي، مع اعداد كبيرة من المتسولين .من الجنسين وباعمار مختلفة

نائب يتهم السعودية بتأسيس فصائل مسلحة ضد العراق

محافظ نينوى: تشكيل الجيش العراقي الحر كذبة هدفها التحريض ضد أهالي المحافظة

□ بغداد/المدى
□ الموصل / نوزت شمدين

اتهم عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية اسكندر وتوت، امس السبت، السعودية بالتمهيد لتأسيس فصائل مسلحة تحت مسمى "الجيش العراقي الحر "لتنفيذ عمليات ارهابية في العراق. فيما وصف محافظ نينوى اثيل النجيفي، الحديث عن إعلان تشكيل (الجيش العراقي الحر) في نينوى بالكذبة، وقال ان " ما ذكره أحد أعضاء مجلس محافظة نينوى قبل أيام، من إعلان تشكيل ما يسمى بالجيش العراقي الحر، ليس أكثر من كذبة المقصود منها تحريض الأجهزة الأمنية ضد أهالي المحافظة".
وأبدى المحافظ أسفه لتلك التصريحات التي قال انها غير مسؤولة، ومصدرها لم يتبين ردود الأفعال السلبية التي يمكن أن تنتج عن مثل هذه التصريحات، وفي هذا الوقت بالذات.
وتابع المحافظ: " قبل أيام ظهر احد أعضاء مجلس محافظة نينوى على شاشة إحدى الفضائيات ليطالب الحكومة المركزية باتخاذ إجراءات ضد مايسمى بـ "الجيش العراقي الحر"، الذي اعلن عضو مجلس المحافظة المذكور عن تأسيسه في محافظة نينوى، ونود ان نبين للجميع بأن ليس هناك أي معلومات أو حتى شكوك بوجود هكذا تنظيم أو عمل في محافظة نينوى، وإنما هي مجرد مخاوف تدور في أذهان بعض من الذين يخافون من انعكاس الوضع السوري سلباً على توجهاتهم السياسية في الفترة الماضية، وقد تتبعت محافظة نينوى هذا الموضوع باهتمام بالغ ولم تجد له اي أصل سوى انه قد يفهم منه على انه تحريض لبعض الأجهزة الأمنية باتخاذ إجراءات صارمة بحق أهالي محافظة نينوى ممن يتعاطفون مع الثورة في سوريا أو يهتمون لما يحدث للشعب السوري".
الى ذلك اتهم النائب عضو لجنة الامن والدفاع البرلمانية اسكندر وتوت،امس السبت، السعودية بالتمهيد لتأسيس فصائل مسلحة تحت مسمى"الجيش العراقي الحر"لتنفيذ عمليات ارهابية في العراق.
وقال وتوت في تصريح لـ"البغدادية نيوز" اننا"نمتلك معلومات تفيد بوجود نوايا لدى كل من السعودية وقطر وتركيا لتجنيد بعض الفصائل المسلحة والمجاميع الإرهابية وتنظيمهم تحت مسمى "الجيش العراقي الحر"على شاكلة الجيش السوري الحر وذلك لتنفيذ "مؤامرة"ضد العراق والعملية السياسية".
واضاف وتوت ان"لجنة الامن والدفاع ستناقش القضية خلال الأيام القليلة المقبلة تمهيدا لعرضها على البرلمان لاتخاذ الإجراءات اللازمة على كافة الأصعدة".
وتابع ان"لجنة الأمن والدفاع أخطرت الجهات الأمنية في محافظات الفرات الأوسط لغرض القيام بحملة توعية في تلك المحافظات ضد "تجار السلاح"الذين عمدوا الى افراغ المحافظات من الاسلحة الخفيفة من خلال اغراء اهالي تلك المناطق بالمال مقابل التخلي عن اسلحتهم الشخصية في محاولة من بعض الجهات المرتبطة بالسعودية وقطر وتركيا تحديدا لإفراغ المنطقة من السلاح تمهيدا لتنفيذ مؤامرة تستهدف البلد بأكمله".
وكانت "المدى" نقلت في وقت سابق ما ورد في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، من تصريحات نسبت لـ"الداعية" طه الدليمي تؤكد القيام بخطوات من اجل اعداد "الجيش العراقي الحر"للقيام بما وصف بالثورة ضد السلطات، على غرار ما يحدث في سوريا.
والدليمي هو طبيب سابق و"داعية" إسلامي من المنادين بالفيدرالية لمناطق السنة.
وذكرت "المدى" بأن "تغريدات" مدونين عراقيين وسعوديين اشارت الى ان طلائع الجيش العراقي الحر بدأت العمل العسكري في محافظتي الأنبار والموصل.